

Distr.: General  
1 July 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ٥٠ (ب) من القائمة المؤقتة\*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

## النظام المالي الدولي والتنمية

## تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٢، ويمثل استكمالاً لتقرير الأمين العام عن متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وعن أزمة الديون والتنمية. ويقدم التقرير استعراضاً عن الاتجاهات الأخيرة في التدفقات الرأسمالية الدولية الرسمية والخاصة المتجهة نحو البلدان النامية، والتحديات الدولية في مجال السياسات التي أفرزتها الأزمة المالية التي شكلت عنصراً حاسماً في توسيع نطاق تدفق التمويل الإنمائي واستقراره. ويسلط التقرير الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به تعددية الأطراف في معالجة التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي.

\* A/63/50.



## أولاً - النقل الصافي للموارد المالية المتعلقة بالاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

### ألف - استمرار الزيادة في صافي تدفقات الموارد من البلدان النامية عام ٢٠٠٧

١ - واصلت البلدان النامية إحداث زيادة في صافي قدر كبير من عمليات النقل الخارجية للموارد المالية إلى البلدان المتقدمة النمو، حيث بلغت ٧٩٢ بليون دولار عام ٢٠٠٧ (انظر المرفق ١). وعلى خلاف ما حدث عام ٢٠٠٦، كان معدل الزيادة في حجم صافي عمليات النقل متواضعا، وما زالت متركزة أساسا في شرق وجنوب آسيا. وبالمقارنة مع السنوات السابقة، شهدت أمريكا اللاتينية وأفريقيا انخفاضا في صافي تدفقات الموارد. بيد أن تقديرات عام ٢٠٠٨ تُبين أن الاتجاه الراهن سيتحول إلى الاتجاه المضاد بالنسبة لغرب آسيا وأفريقيا، حيث إن تزايد عائدات الدول المُصدرة للنفط سيُسهم جوهريا في تراكم الاحتياطات الدولية وصافي تدفقات الموارد من تلك المناطق. وانخفض صافي عمليات النقل من البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من ١٢٥ بليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٠ بليون دولار عام ٢٠٠٧، أساساً بسبب حدوث انخفاض في الفوائض التجارية بالاتحاد الروسي. ويوضح تقييم أولي لصافي عمليات النقل من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عام ٢٠٠٨ عودة إلى مستويات السنوات السابقة.

٢ - وأسهم التناقض في صافي تدفقات الموارد المالية من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى في نسق جوانب الخلل على الصعيد العالمي، الذي يتسم بحدوث عجز كبير في الحساب الجاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وحدوث فوائض مقابل ذلك في شيلي والصين وأسواق اقتصادية أخرى ناشئة، فضلاً عن دولا مُصدرة للنفط من قبيل الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية. وفي ضوء ارتفاع عدم الاستقرار المالي، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، زاد خطر انتشار الاختلالات العالمية بلا ضابط.

٣ - وصاحب الزيادة في صافي التدفقات الخارجية عام ٢٠٠٧ استمرار التدفقات الرأسمالية الخاصة بقدر كبير إلى جميع المجموعات الفرعية للبلدان النامية. وقد انطلقت هذه التدفقات الرأسمالية الخاصة بقوة الوفرة في السيولة العالمية الممولة بالاختلالات المذكورة آنفا وبالتدفقات الرأسمالية غير المتوازنة المتركزة على "تجارة التحويل" - التي يسعى فيها المستثمرون إلى تحقيق عائد عن طريق الاقتراض بعملات ذات عائد منخفض واستعمال الأموال في الشراء والإقراض بعملات ذات عائد أعلى، ومن ثم يكتسبون الفارق بين العائدين، ولكنهم يظلون عرضة للتقلبات في أسعار العملات. وقد مكن التوسع في التدفقات الرأسمالية الخاصة بالاقتصادات الناشئة من مواصلة السير في تحقيق نموها، وساعدت تلك البلدان

على الاحتفاظ بمرونتها في مواجهة الاضطراب الذي تشهده الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو نتيجة أزمة القروض العقارية العالية المخاطر. بيد أن التعود المتزايد على تلك التدفقات يُضعف موقف البلدان النامية أمام التغييرات المفاجئة في مشاعر المستثمرين وأمام التدهور المحتمل في أحوال السوق المالي العالمي. وعلاوة على ذلك، لن تكون الاقتصادات الناشئة مُحصنة أمام التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الاقتصادات الرئيسية وما قد ينشأ عنه من عواقب حدوث كساد عالمي.

٤ - وبالنظر إلى الاضطراب الذي شهدته في الآونة الأخيرة أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة النمو، يبدو أن الاستثمارات العامة الآتية من الأسواق الناشئة قد اضطلعت بدور حقق توازناً في كفاءة عدم انتقال العدوى إلى أسواق السندات الحكومية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فبسبب التراكم غير المسبوق في الاحتياطيات الرسمية الدولية، تزايدت حيازة حكومات الاقتصادات الناشئة لحصص طويلة الأجل في الشركات في الأسواق المالية بالبلدان المتقدمة النمو من خلال صناديق الثروة السيادية. وما برحت الاستثمارات الجوهريّة المقدمة من تلك الصناديق تُشكل عوامل استقرار مهمة بالنسبة للمؤسسات المالية المتعثرة في البلدان المتقدمة النمو<sup>(١)</sup>.

## باء - زيادة تدفقات القطاع الخاص في ظل الغموض ومخاطر التدهور في الاقتصاد العالمي

٥ - وفي ظل الاضطراب المالي الراهن، ما برحت الدول النامية تُبرهن حتى الآن على أنها أفضل استعداداً كثيراً عما كانت عليه في الأزمات السابقة. وقد ساعدت الاحتياطيات الكبيرة من العملات، وتحسن العوامل الأساسية في الاقتصاد الكلي، وقوة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة على استبقاء مستويات عالية من التدفقات الرأسمالية الخاصة. ويمكن تفسير الأثر المحدود الذي تحدّثه التقلبات المالية العالمية في بلدان الاقتصادات الناشئة بتركز عوامل الاضطراب أساساً في الأدوات الائتمانية الابتكارية المستعملة في الأسواق المالية بالبلدان المتقدمة النمو، وليس تلك المستعملة في البلدان النامية.

٦ - وقد حدثت الزيادة الكبيرة في التدفقات الرأسمالية الخاصة نحو البلدان النامية رغم تزايد الحذر الذي يهجه المستثمرون الدوليون بشكل واضح. وما زالت بعض عوامل جانب العرض تتجه نحو الاستثمارات المؤسسية القادمة من البلدان المتقدمة التي تسعى إلى تنويع محافظها المالية وتحقيق عائدات أعلى، وكذلك المستثمرين السياديين من الشرق الأوسط،

(١) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠٠٨، الأمم المتحدة (نيويورك، ٢٠٠٨).

وغير ذلك من فوائض المناطق الأخرى النفطية التي يجري تدويرها. إن الخطر الرئيسي المرتبط بتدفقات حافظات الأسهم إلى البلدان النامية وسط تباطؤ النمو، يتمثل في تزايد تفادي المخاطر، مما يبنى بأن التهديد الناشئ عن حدوث تحول إلى الاتجاه المضاد ما زال كبيراً<sup>(٢)</sup>.

٧ - وقد زاد إلى حد كبير عام ٢٠٠٧ الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية، وفي الاقتصادات الانتقالية، ولم يتأثر بشكل ملحوظ بالأزمات المالية والائتمانية. واتسم الاستثمار المباشر الأجنبي في الآونة الأخيرة باتساع قاعدته، حيث تعزز بوجه خاص بالأرباح الوفيرة التي حققتها الشركات عبر الوطنية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد دعم كلا العاملين تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان ذات الموارد الوفيرة، في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا. وقد تأكدت الزيادة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عام ٢٠٠٧ بالزيادة الحادة في عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، التي انخفضت منذئذ مع بداية الاضطراب المالي بالأسواق المالية في البلدان النامية. ولا تضم الزيادة الملحوظة في التدفقات الصافية من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية الزيادة التي تحققت في استثماراتها الخارجية الذاتية. وفي حين أن شركات شرق وجنوب آسيا ما برحت تستثمر بنشاط في بلدان نامية أخرى في مجال الصناعات العالية النشاط وخدمات المواصلات السلوكية واللاسلكية والخدمات المالية، فإن مشترياتها في إطار عمليات الدمج والتملك في البلدان المتقدمة النمو تشهد ارتفاعاً أيضاً.

٨ - وقد انخفضت إلى حد بعيد، منذ ظهور الأزمات المالية والائتمانية، إصدارات البلدان النامية من الدين الخارجي وذلك لسببين. العامل الأول هو انخفاض الحاجة إلى تمويل السندات، بسبب تزايد توافر التدفقات المتصلة بالديون غير المصرفية من خلال أسواق العملة المحلية. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تُشكل الآن التدفقات إلى الأسواق المحلية القادمة من مستثمري القطاع الخاص غير المصرفيين واحداً من أهم أشكال التدفقات الرأسمالية. وقد أفضى ذلك إلى تقليل عدم التجانس بين العملات، حتى وإن كانت تلك الأسواق تتسم معاملاًها باستحقاقات قصيرة الأجل. والسبب الثاني في انخفاض إصدارات الدين الخارجي هو زيادة فروق العائد على سندات الأسواق الناشئة. وفي حين أن فروق العائد على السندات السيادية لم ترتفع إلا بصورة متواضعة عن مستوياتها المنخفضة التاريخية قبل الاضطراب المالي عام ٢٠٠٧، فإن الشركات المقرضة التابعة للبلدان النامية تتحمل زيادات إضافية في رسوم الفوائد على المبالغ التي تقترضها من الخارج. وحسب ما ذكره

(٢) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: احتواء المخاطر العامة واستعادة السلامة المالية (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

صندوق النقد الدولي، بلغت ديون الشركات ٨٠ في المائة من إصدارات السندات خلال عام ٢٠٠٧. وإذا ما اتسع نطاق فروق العائد على السندات المشار إليها، فإن الطلب على الائتمان سيندفع نحو النظم المصرفية الداخلية ويزيد ضغوط التمويل الداخلي.

٩ - وقد ظل صافي الإقراض المصرفي التجاري إلى اقتصادات السوق الناشئة مستقرا إلى حد بعيد رغم الضعف في أسواق الائتمانات المستحقة السداد. ومع ذلك، فإن الارتفاع المفاجئ في الإقراض التجاري المقدم من المصارف بالبلدان المتقدمة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على مدار الأعوام الماضية يثير القلق إزاء التراكم المفرط في الديون في بعض من هذه الدول. فبالنسبة لكثير من المصارف الداخلية في أوروبا الشرقية، تجاوز بكثير نطاق النمو الائتماني النمو في الإيداعات الداخلية. وبالنظر إلى أن جزءا كبيرا من التمويل المصرفي يجري الحصول عليه من أسواق الحملة الدولية، أصبحت هذه المؤسسات عرضة للاضطراب المالي. وأصبح من الممكن حدوث انسحاب جزئي قرب نهاية الأجل من الأسواق الناشئة، حيث تشدد المصارف في البلدان المتقدمة النمو معايير الائتمان وتتخذ مواقف تمكنها من تجنب المخاطر بقدر أكبر، في الوقت الذي تستكمل فيه الاحتياطات بعد الخسائر الحادة في الأوراق المالية ذات المخاطر العالية.

١٠ - وتوضح البيانات المنشورة في الآونة الأخيرة<sup>(٣)</sup> عن الإصدارات في أسواق القروض المصرفية المجمعة والأسهم والسندات عن طريق جهات إصدار كائنة في بلدان اقتصادات السوق الناشئة، أن الأحوال قد تغيرت كثيرا منذ القلائل المالية التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتوضح مقارنة بين الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ حتى شباط/فبراير ٢٠٠٨ والفترة ذاتها من عام سابق أن إصدار الأسهم قد زاد بنسبة حوالي ٣٠ في المائة، في حين أن الإقراض المصرفي المجموع قد انخفض بنسبة ٢٤ في المائة، كما انخفض إصدار الصناديق بنسبة ٥٣ في المائة. وفي حين أن البيانات تعكس انخفاضا في الطلب على تمويل السندات بنفس قدر انخفاض العرض، ولا تقدم تفسيراً للتحويل المحتمل من التمويل عبر الحدود إلى التمويل الداخلي خلال الفترة قيد البحث، فإن تغير الظروف يوضح بجلاء تحولا أساسيا في الأسواق المالية الدولية. وفي حين أن عام ٢٠٠٨ قد يكون يشهد تواضعا في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، الذي قد تزداد حدته بحدوث تباطؤ اقتصادي عالمي، فإن الارتفاع المفاجئ الراهن في التدفقات المتصلة بالأسهم قد يكون مصدرا جديدا من مصادر ضعف البلدان النامية.

(٣) معهد التمويل الدولي، التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات السوق الناشئة (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨).

١١ - وبالمقارنة مع البيئة المالية السابقة على الأزمة في شرق آسيا، فإن الأسواق الناشئة لم تعد عرضة أساساً لتلقي الديون الخارجية القصيرة الأجل، بل بالأحرى تلقي تدفقات أسهم رأس المال عبر الحدود. وفي حين أن تدفقات أسهم الحافظات المالية من قبيل الاستثمار المباشر الأجنبي ما برحت تأخذ صورة استثمارات طويلة الأجل، فإن التحرير والابتكار في الجانب المالي قد قضى على ذلك التمييز. وبوسع المستثمرين الاقتراض في مقابل التزامات طويلة الأجل غير سائلة، وإيجاد التزامات مناظرة سائلة وقصيرة الأجل والخروج من حيازة حصص في الشركات في غضون فترة قصيرة. وبالنظر إلى أن الأسواق الناشئة تبدو وكأنها بمثابة ملجأ آمن للأموال المرتبطة بالأسهم أمام كثير من المستثمرين في ظل الغموض الشديد والتوقعات المتشائمة في الأسواق المالية بالبلدان المتقدمة النمو، فإن تلك التطورات تضاعف الخطر المتمثل في أن الاقتصادات الناشئة قد تواجه في المستقبل القريب أحوالاً متقلبة في التمويل الخارجي وتحولات إلى الاتجاه المضاد في رؤوس الأموال.

١٢ - وفي ظل خلفية استمرار الضعف في الأسواق المالية العالمية، تضاعفت التهديدات التي تهدد تحقيق استقرار عام. إن التدفقات الرأسمالية الداخلية القوية وارتفاع الضغوط التضخمية بالاقتصادات الناشئة، بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، يفرضان إلى توقعات بأن راسمي السياسات في هذه البلدان سيرفعون معدلات الفائدة المحلية أو يسمحون بزيادة خفض قيمة العملة. وفي حين أن تلك التوقعات قد توجب ظهور مزيد من التكهّنات، فإنه سيشكل تحديات أمام السياسات العامة التي تضعها السلطات النقدية، لا سيما في البلدان التي تواجه عجزاً في الحساب الجاري، بل حتى في البلدان التي اقترضت بالعملة المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن تجارة التحويلات عبر الحدود، التي اكتسبت أهمية في السنوات الأخيرة، هي مجال آخر يثير القلق لدى الاقتصادات الناشئة، خاصة بسبب خطر تزايد التقلب في أسعار صرف العملات. وينبغي للسلطات الحكومية أن تبادر بمعالجة الاحتلال في هياكل الحوافز وتزايد المخاطر المالية في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات مواجهة الدورات المالية والتنظيم الحكيم.

## جيم - النقص في الأداء المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بالقياس إلى الأهداف المحددة

١٣ - إذا قيست الأمور بمقياس الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري عام ٢٠٠٢، ومؤتمر قمة البلدان الثمانية الذي عقد في غلنغزل عام ٢٠٠٥، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة) المقدمة من المانحين الرئيسيين، ينبغي أن تزيد على ٦٠ في المائة على مدى فترة ست سنوات تمتد من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠، ليلعب مجموعها ١٣٠ بليون دولار. وبعد مضي نصف هذه المدة، لم تزد المساعدة الإنمائية الرسمية

إلا بمقدار ١٥ في المائة. وازدادت المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل أسرع، إلا أنها لم تزدد بالسرعة الكافية لكي تتضاعف إلى ٥٠ بليون دولار بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠١٠، على النحو الذي تم التعهد به في غلنغلز.

١٤ - وقد تضائل خلال السنتين الماضيتين الزخم الذي يوحى به توافق آراء مونتيري فيما يتعلق بتنشيط المساعدة المقدمة من بلدان تلك المنظمة. فازداد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٥٨,٣ بليون من دولارات الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٧ بلايين دولار عام ٢٠٠٥، إلا أنها انخفضت منذ ذلك الحين إلى ١٠٤,٤ بلايين عام ٢٠٠٦ ثم إلى ١٠٣,٧ بلايين عام ٢٠٠٧. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين الرئيسيين، مقاسة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المانح إلى ٠,٣١ في المائة عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٠,٢٨ في المائة عام ٢٠٠٧ - بعد أن ارتفعت ببطء إلى ٠,٣٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة عام ٢٠٠٥. ويبلغ متوسط مجهود البلدان ٠,٤٥ في المائة، في حين لم يحقق الهدف البالغ ٠,٧ في المائة الذي حددته الأمم المتحدة سوى الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا.

١٥ - وتضاعف مجموع المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر مانح، بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٠، وهي ماضية في طريقها إلى تحقيق تعهداتها بمضاعفة المعونة التي تقدمها إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام ٢٠١٠. ومع ذلك فقد انخفض مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ بمقدار ٩,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، كما انخفضت هذه المساعدة، باستثناء تخفيف عبء الديون، حيث بلغ ما قدمته من مساعدة إنمائية رسمية ٠,١٦ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من اليابان بمقدار ٣٠,١ في المائة بالقيمة الحقيقية عام ٢٠٠٧، مما شكل استثناءً للاتجاه التنافسي الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٠، والذي كان قد انقطع بصورة مؤقتة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بسبب الزيادة في تخفيف عبء الديون. ونتيجة لذلك بلغت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي لليابان ٠,١٧ في المائة، ويبدو من الصعب أن يحقق البلد نيته المعلنة بزيادة الحجم الكلي لمساعداته الإنمائية الرسمية بمقدار ١٠ بلايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٧ خفضت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أيضا معونتها، حيث تبلغ حاليا، باستثناء تخفيف عبء الديون، ٠,٣٦ في المائة من دخلها القومي، وهي نسبة تساوي فقط نصف الهدف الذي حددته المملكة المتحدة في غلنغلز والبالغ ٠,٧ بحلول ٢٠١٣، وذلك على الرغم من برجة زيادات كبيرة لغاية فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠. ونظرا لانخفاض نسبة المعونة المقدمة من فرنسا عام ٢٠٠٧ عن قيمتها

الحالية البالغة ٠,٣٩، في المائة من الناتج القومي الإجمالي، لم تف فرنسا كذلك بالوعد الذي قطعتة في غلنغلز بتخصيص رقم مستهدف قدره ٠,٥، في المائة من دخلها القومي للمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠٠٧، كما لم تف بالتزام الاتحاد الأوروبي الذي أيده الحكومة الجديدة، بتكريس ٠,٥١، في المائة من الدخل القومي للمساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠١٠.

١٧ - وشهد مجموع المعونة المقدمة من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تمثل ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفاضاً قدره ٥,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية عام ٢٠٠٧ فبلغ ٠,٤٠ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان. غير أنه حدثت بعض التطورات. وباستثناء تخفيف عبء الديون، ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاتحاد الأوروبي بمقدار ٨,٨ في المائة، بينما ازداد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية من المفوضية الأوروبية بمقدار ٣ في المائة. وقامت تسعة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي بزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية، وإن كان بعضها لا يزال دون الحد الأدنى المتوقع منها بوصفها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو بموجب الوعود التي قطعتها في غلنغلز. وزادت ألمانيا معونتها عام ٢٠٠٧ بمقدار ١,٩ بليون دولار، ويُتوقع حدوث زيادة أخرى عام ٢٠٠٨، بينما زادت إسبانيا صافي مساعداتها الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٤ في المائة، فبلغت ٢,٢ بليون دولار. وتساير كندا ما قطعتة من وعود بمضاعفة معونتها بحلول عام ٢٠١٠، كما حقق مانحون آخرون من غير مجموعة الثمانية، مثل أستراليا والنمسا ونيوزيلندا، تقدماً متواضعاً.

١٨ - وشهد التعاون الإنمائي من طرف الشركاء غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نمواً كبيراً، على الرغم من أن الحجم الكلي للمعونة لا يزال صغيراً. وأخذت مدفوعات هؤلاء المانحين في التزايد خلال السنوات الأخيرة فبلغت ما يُقدر بمبلغ ٨,٥ بليون دولار، أو ٧,٥ في المائة من مجموع تدفقات المعونة في عام ٢٠٠٦، أسهمت البلدان النامية الأخرى بحوالي ٧,١ بلايين دولار منها. وقدرت بعض الدراسات التي أُجريت مؤخراً مدفوعات هذه البلدان بما يتراوح بين ٩,٢ بلايين و ١١,٨ بليون دولار، مما يزيد من نصيبها الكلي من تدفقات المعونة إلى ما بين ٧,٦ و ٩,٦ في المائة اعتباراً من عام ٢٠٠٦. وأكبر البلدان المانحة في الجنوب في الوقت الحاضر هي الصين والهند والمملكة العربية السعودية وفرنزويلا، التي يقدم كل منها على الأقل بليون دولار في السنة. وإذا ما تحققت التعهدات الكبيرة المأخوذة مؤخراً، فإن مجموع التدفقات قد ينمو إلى قرابة ١٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. وقد حقق هذان البلدان الأخيران من بلدان الجنوب هدف الـ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي. وإضافة إلى ذلك حققت بعض البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية تقدماً كبيراً عام ٢٠٠٧، وإن كان ذلك انطلاقاً من قاعدة صغيرة نسبياً، ومن هذه البلدان جمهورية



كوريا، التي زادت معونتها بنسبة ٤٣ في المائة، وليتوانيا، بنسبة ٧٤ في المائة، ولا تيفيا، بنسبة ٢٣ في المائة.

١٩ - وليس من المتوقع أن تفي غالبية البلدان المانحة بالتزاماتها بزيادة معونتها، إلا بإحداث زيادات لم يسبق لها مثيل في ميزانياتها المخصصة للمعونة، غير أن أحدث دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لخطط الإنفاق المستقبلي للمانحين لغاية عام ٢٠١٠ تُظهر أن الإنفاق المقرر سيشترك عجزاً مقداره ٣٨ بليون دولار في ميزانيات البلدان المانحة بدولارات عام ٢٠٠٧، إذا أُريد تحقيق هدف الزيادة الكبيرة في المعونة بحلول عام ٢٠١٠. وهذا تحد يواجهه العالم قبيل مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء موننتيري (مؤتمر الدوحة للاستعراض).

## ثانياً - تعزيز الهيكل المالي الدولي

٢٠ - تركّز اهتمام المجتمع الدولي خلال الفترة قيد الاستعراض على مواطن ضعف النظام المالي التي سببها الاضطراب في سوق القروض العقارية العالية المخاطر في الولايات المتحدة. وكشفت الجهود الرامية إلى صوغ وتنفيذ سياسات لمواجهة هذه الأزمة عن تحديات أخرى في مجال السياسات تتعلق بما يلي: تحسين بنية حوكمة المؤسسات المالية الدولية؛ وتعزيز أسس الرصد والتعاون في مجال السياسات بشأن القضايا الرئيسية الشاملة؛ واستطلاع دور التمويل الرسمي الذي تضطلع به الأسواق الناشئة والبلدان النامية؛ وإيضاح طرائق التعامل مع البلدان ذات الدخل المنخفض. وتشكل هذه المسائل بؤر ارتكاز المناقشات الجارية مؤخراً بهدف تعزيز النظام المالي الدولي.

٢١ - وتُبرز الأزمة المالية الحالية، مرة أخرى، الجوانب المتعددة الأطراف التي لا بد منها لبناء وإدامة أسواق مالية سليمة. فمثلاً أكد الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العيوب المحتملة للإصلاح التنظيمي غير المنسق والأحادي فيما يتعلق بالجوانب التالية:

(أ) كون هذا الإصلاح يعني تجاهل حقيقة الأسواق المالية ذات السمة العالمية، حيث يمكن للاختلافات في تنظيم الأسواق والإشراف عليها أن تؤدي إلى تشوهات تنافسية، وإلى إتاحة الفرصة للتحكيم التنظيمي ذي الكلفة العالية؛

(ب) كون البلد المعني يُفوّت فرصة التعلم من صانعي السياسات في أنحاء أخرى من العالم، لا سيما فيما يتعلق بكيفية عمل الأسواق واستجابتها تحت الضغط؛

(ج) كون رد فعل الأسواق المالية أكثر إيجابية عندما تتصرف السلطات بصورة متسقة. وأشار المشاركون في الاجتماع إلى أن الاضطراب الحالي يتيح فرصة لوضع نهج مشترك جديد؛ وأكدوا أن من المهم عدم تفويت هذه الفرصة السانحة لإصلاح الهيكل المالي الدولي (A/63/80-E/2008/67، الفقرة ٤١).

## ألف - أزمة أسواق الائتمانات: التحديات في مجال السياسات

٢٢ - خلال السنوات الأخيرة أدى التزامن بين نمو قوى على نطاق العالم، وانخفاض نسبي في أسعار الفائدة، وما رافق ذلك من زيادة في الطلب على أصول أكثر مخاطرة تؤدي فوائد أعلى، وكذلك الابتكارات المالية المتسارعة، إلى تساهل كبير في معايير الإقراض وإلى تدني أسعار المخاطرة على الصعيد العالمي. وقد بدأت عملية تصحيح جوانب الضعف المتراكمة هذه في ربيع عام ٢٠٠٧، وشهدت نقطة تحول في تموز/يوليه وآب/أغسطس، وفي سياق عدم التيقن من الأهلية الائتمانية لكثير من المؤسسات المالية التابعة للولايات المتحدة وأوروبا، أدت هذه العملية إلى تعطيل كبير في سير الأسواق المالية. وشكل تزايد حالات العجز عن السداد في سوق القروض العقارية العالية المخاطر الولايات المتحدة نقطة انطلاق لظاهرة الانضغاط المتفشية في الائتمانات والسيولة.

٢٣ - وقد أظهر الاضطراب في الأسواق المالية العالمية أن الاستخدام المتزايد لأدوات نقل المخاطر المخترعة حديثاً في الأسواق العالمية ينطوي على عدد من العيوب الخطيرة، سواء في الأسواق بحد ذاتها أو في أطر التنظيم والمراقبة. وظهرت عيوب كبيرة في نموذج "الاستحداث لغرض التوزيع" (Originate-to-distribute) (على عكس نموذج "الاستحداث لغرض الإمساك" (Originate-to-hold)). ففي نموذج "الاستحداث لغرض الإمساك" تُبقي الجهات المقرضة (وهي عادة من المؤسسات المصرفية) أصول القروض في ميزانيتها، وبالتالي تكون لديها حوافز أقوى للقيام بتحليل صارم للقروض. وعند الانتقال إلى نموذج الاستحداث لغرض التوزيع تقوم الجهات المقرضة (وبعضها ليست مؤسسات مصرفية، وبالتالي لا تخضع للرقابة التنظيمية) بتجميع تدفقات العائدات المتوقعة من أصول هذه القروض وبيعها لمستثمرين آخرين. وقد أدى إنشاء القروض التي تحول فوراً إلى أوراق مالية وتباع، إلى التقليل من حوافز مستحدي القروض للحفاظ على معايير استثمارية عالية وتقييم أهلية المقترضين بصورة لائقة. وثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة الاستعانة بإجراءات تنظيمية لإعادة حفز مستحدي القروض على المحافظة على جودة القروض وإدراج المخاطر على النحو اللائق في تحديد أسعار الأصول.

٢٤ - ومن القضايا الأخرى المتعلقة بتحويل القروض إلى أوراق مالية ما يتعلق بمدى المخاطرة وتركيز المخاطر التي تواجهها فعلا المصارف المشاركة في استحداث القرض. وقد تبين أن اعتقاد المشاركين في السوق والوكالات التنظيمية بأن عولة الأسواق وتنويع الأدوات سيؤديان تلقائيا إلى توزيع المخاطر ونثرها على نطاق واسع في النظام المالي هو اعتقاد عار من الصحة. وقد أصبح من البديهي أن المخاطر لا تزال تتركز في أكبر المصارف، ولا سيما عندما تضطر هذه المصارف إلى الاستعانة بتسهيلات ائتمانية احتياطية تستند إلى قنوات خارجة عن ميزانيتها أو بوسائل استثمار خاصة، خلال فترات الضغوط على السوق. وقد أعادت هذه الأزمة بالفعل مخاطر القروض إلى ميزانيات المصارف.

٢٥ - وقد أبرز الاضطراب الذي شهدته الأسواق مؤخرا مدى الافتقار إلى الشفافية في الأدوات الجديدة مجد ذاتها، وفي الأسواق بصفة أعم. ومع تطور الأزمة، تبين للمستثمرين أن معلوماهم عن طبيعة الأصول التي اشتروها أقل بكثير مما كانوا يعتقدون. وبسبب الهيكل المعقد لهذه الأدوات المدعومة بالأصول وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالأصول التي تستند إليها، أصبح من الصعب جدا تسعير هذه الأدوات، لا سيما عندما جفت سيولة السوق تحت الضغط. وثمة اعتراف بأن الحاجة قد تدعو إلى درجة معينة من توحيد معايير مجموعات الأوراق المالية وسبل الإبلاغ عنها، على غرار ما يجري في الأسواق الأخرى. ولا بد من هيكلية الأدوات المالية بطريقة تسمح للمشاركين في السوق بأن يستبينوا بوضوح ما يشترونه.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، زاد القلق بشأن غياب الشفافية في تحديد مواطن المخاطر الكامنة في النظام المالي، فالمخاطر موزعة على مستثمرين أكثر في جميع أنحاء العالم عن طريق عمليات للتحويل إلى أوراق مالية. ولا تمكّن متطلبات الإبلاغ في القطاع المصرفي في فترة ما قبل اتفاق بازل الثاني، على سبيل المثال، من إجراء تقييم كامل لمدى اعتماد المصارف على المنتجات المهيكلية أو إلى أي مدى يتعين عليها أن تدرج في حساباتها الختامية القروض وتعهدات السيولة في حالة تعرضها لضائقة مالية. وقد أسهم إلى حد كبير الارتياح بشأن مكان وحجم الخسائر المحتملة في زيادة عزوف المستثمرين عن المخاطر، وفي أزمة السيولة المفاجئة، وفي اضطرابات كبرى في أسواق النقد والقروض.

٢٧ - وقد لفتت الأحداث الأخيرة الانتباه إلى قيمة تقديرات الجدارة الائتمانية ودور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في العملية التنظيمية. وبينما كانت الأزمة تتكشف، غدا من الواضح بشكل متزايد أن تصنيفات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية للأوراق المالية المعقدة لم تكن مناسبة. كما أن احتمال تضارب المصالح ضمن النموذج التجاري لوكالات الائتمان

ربما أعاق العناية الواجب توخيها بالشكل الصحيح، ولا سيما فيما يتعلق بوسائل التمويل المنظم. ويجب عدم تشجيع المستثمرين على الاعتماد بشكل حصري تقريبا على تقديرات الجدارة الائتمانية ويجب حثهم على تحمل المزيد من المسؤولية عما يقومون به من بحث دؤوب وتقييم للمخاطر.

٢٨ - ولمواجهة التحديات التي فرضتها تقلبات الأسواق في الآونة الأخيرة، قامت الولايات المتحدة والسلطات النقدية الأوروبية بضخ مبالغ لم يسبق لها مثيل من السيولة (وفي حالة الولايات المتحدة، بأسعار فائدة منخفضة) في عدة مراحل، بصورة منسقة في كثير من الحالات، وذلك لمنع الاستيلاء على أسواقها المالية. كما اضطرت حكومة المملكة المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى تأمين مصرف Northern Rock Bank. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، ومنعا لتفاقم أزمة السيولة، قدم الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة التمويل لأجل تسهيل قيام مصرف JP Morgan Chase بشراء مصرف Bear Stearns، وهو مصرف استثماري بارز.

٢٩ - ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، قام العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وأوروبا بعمليات إعادة رسملة كبرى لإصلاح حساباتها الختامية المتضررة من جراء الخسائر الهائلة، عن طريق الحصول على دفعات نقدية، بما في ذلك من صناديق الثروة السيادية. وأهم مهمة على المدى القصير هي استعادة الثقة في المؤسسات المالية عن طريق تسعير الأصول بأسعار واقعية والإفصاح الكامل عن الخسائر وتعويض النقص في هوامش الأمان الرأسمالية، وكذلك عن طريق عمليات السيولة التي تقوم بها المصارف المركزية.

٣٠ - وفي الوقت الذي بدأت فيه عملية منظمة لإصلاح القطاع المالي، فإنه يتعين تعزيز هذه الأعمال بواسطة تدابير تروم معالجة الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات. ولهذا الغاية، قُدم في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ التقرير النهائي عن هذا الموضوع الذي أعده منتدى تحقيق الاستقرار المالي<sup>(٤)</sup> وأقره لوزراء ومحافظو المصارف المركزية في بلدان مجموعة السبعة واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي. ويضع التقرير توصيات بشأن السياسات العامة في المجالات التالية: المراقبة الحصيفة لرؤوس الأموال، وإدارة السيولة والمخاطر؛ والشفافية وعملية الإفصاح وسياسات التقييم؛ ودور التصنيفات الائتمانية وأوجه استخدامها؛ ومدى استجابة السلطات للمخاطر والترتيبات التي تتخذها لمعالجة الضائقة في النظام المالي.

(٤) "تقرير منتدى تحقيق الاستقرار المالي بشأن تعزيز مرونة الأسواق والمؤسسات"، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، المتاح للاطلاع عليه في الموقع التالي: [www.fsforum.org](http://www.fsforum.org).

٣١ - وحددت مجموعة السبعة أيضا عددا من التوصيات التي تقدم بها منتدى تحقيق الاستقرار المالي وتُعتبر ذات أولوية عاجلة يتعين تنفيذها قبل نهاية صيف عام ٢٠٠٨. وهي تشمل الكشف عن المخاطر بشكل سريع وقوي؛ وتحسين معايير المحاسبة والإقرار والتقييم بالنسبة للكيانات غير المدرجة في الميزانية؛ وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر بما فيها إدارة المخاطر المرتبطة بالسيولة، وإعادة النظر في مدونة قواعد سلوك وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

٣٢ - ويؤكد تقرير منتدى تحقيق الاستقرار المالي على أهمية التنفيذ الفوري لإطار عمل اتفاق بازل الثاني، على أساس الحجة القائلة بأن الإطار الجديد قد يساعد على جعل قاعدة رأس المال أكثر تجسيدا لتغير نموذج المخاطر التي تواجهها المصارف ويمكن أيضا أن يُتخذ لإحداث حوافز تشجع على تحسين سبل قياس وإدارة المخاطر، ولا سيما في مجال كشف مخاطر عمليات التحويل إلى أوراق مالية وخطوط السيولة. وتقتضي قواعد اتفاق بازل الثاني أن تفصح المصارف عن مزيد من المعلومات عن نماذجها المتعلقة بالمخاطر وطبيعة هذه المخاطر أكثر مما يقتضيه اتفاق بازل الأول. ومع ذلك، هناك أيضا حاجة إلى إدخال تنقيحات هامة على سمات اتفاق بازل الثاني التي تضخم تأثير تغير القيم السوقية في أنشطة التمويل التي تقوم بها المصارف.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، تعمل لجنة بازل المعنية بالإشراف على المعاملات المصرفية على معالجة العديد من القضايا المتعلقة، بما فيها: تعزيز المعاملة الرأسمالية للمنتجات الائتمانية الأقل سيولة وتعقيدا، والتسهيلات الائتمانية المقدمة لدعم الوسائل المحركة الخارجة عن الميزانية؛ وتحسين ممارسات المصارف في مجال إدارة المخاطر؛ وتعزيز انضباط السوق من خلال تحسين ممارسات الإفصاح والتقييم.

٣٤ - وحدث خلال السنوات الأخيرة تحول هام في مجال الوساطة الائتمانية للمؤسسات المالية التي لم تخضع لرقابة الهيئات التنظيمية. ونتيجة لذلك، يوجد قسط كبير من أنشطة الأسواق المالية خارج دائرة تركيز المنظمين والمشرفين. وبناء عليه، وُجّهت دعوات إلى المؤسسات التي تؤدي وظائف مماثلة لوظائف الهيئات المنظمة لكي تخضع لشروط مماثلة من حيث الإفصاح والتنظيم من أجل الحد من التحكيم التنظيمي.

٣٥ - وأثارت عمليات ضخ السيولة التي لم يسبق لها مثيل والتي قامت بها المصارف المركزية في جميع أنحاء العالم مسألة اعتماد المصارف المركزية النهج الملائمة والفعالة في تدخلاتها المشتركة في الأسواق المالية العالمية وقت تعاني من الضائقة الشاملة. وتتمثل النقطة الهامة هنا في كيفية التخطيط لإجراءات إعادة الاستقرار إلى النظام وبدون مخاطر معنوية

لا لزوم لها. وعلى المصارف المركزية مسؤولية ضمان استمرار أداء الأسواق المالية. وفي الأوضاع المالية الشديدة للغاية، قد يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات استثنائية. ومع ذلك، فإن هذا ينطوي على موازنة دقيقة جدا: التدخلات القوية المفرطة تنقذ المشغلين المتهورين الذين يركبون الكثير من المخاطر، وسوف يُنظر إليها على أنها ضمانة ضد الفشل. وسيؤدي هذا إلى مخاطرة مماثلة أو مزيد من المخاطرة في المستقبل.

٣٦ - وقد لا تذهب التدابير التي حددها المجتمع الدولي لتعزيز النظام المالي العالمي، والتي تقتصر أساسا على تحسين سبل الإفصاح وضوابط التحوط وإدارة المخاطر، بعيدا بما فيه الكفاية في معالجة التقلب الدوري المتأصل في النظام المالي، وهو ما يميل إلى تعزيز الغليان في أسعار الأصول. وبغض النظر عن المصادر الخاصة للاضطرابات، فإن دورات الضائقة المالية الشاملة تكاد تتبع كلها من النمو الائتماني السريع جدا والإفراط في المخاطرة وتحميل الحسابات الختامية ما يفوق طاقتها في الأوقات الطيبة، وهذه أمور تظل خفية وراء قوة الاقتصاد الحقيقي والزيادات غير العادية في أسعار الأصول.

٣٧ - وقد سلطت التطورات الأخيرة الضوء على أهمية توسيع نطاق وسائل الحصافة الكلية للأطر التنظيمية الحالية. والغاية من هذا النهج هو تشجيع إقامة حواجز واقية عالية بما فيه الكفاية (متطلبات رأس المال) في الأوقات الطيبة، عندما يقل خطر أسعار السوق وتحدث الاختلالات، وذلك لكبح جماح سبل الوصول إليها أثناء فترات تصاعد قيمتها وتوفير مزيد من التحصين ضد الخسائر الفعلية عندما تحدث الاضطرابات. وفي حين أن الدعم المالي عنصر أساسي في مخاطرة القطاع الخاص التي لا بد منها للاستثمار والنمو الاقتصادي، فإنه يميل إلى تضخيم فترات الازدهار والكساد على حد سواء. وعن طريق إيجاد أدوات السياسة العامة اللازمة لخفض أو رفع الهامش أو متطلبات رأس المال تبعا لكل حالة محددة، ستكون السلطات قادرة على الاستفادة من حوافز السوق لتقليل المخاطر الشاملة.

٣٨ - وقد سلطت الأزمة الضوء على أهمية زيادة التعاون الدولي في مجالي رصد القطاع المالي وتنظيمه، وهما وإن كانا مجالين وطنيين في الأساس فإن لهما آثارا كبيرة تتجاوز الحدود الوطنية. كما برهنت الأزمة على أهمية تحسين التنسيق والتفاعل بين القائمين على التفتيش والتنظيم والمصارف المركزية ووزارات المالية داخل البلد الواحد، إذ إن تحقيق التعاون على الصعيد الدولي لا يكون إلا على مستوى التعاون على الصعيد المحلي. ويجب تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الترتيبات الوطنية والدولية لتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات فيما بين الوكالات المسؤولة عن الرقابة الإشرافية، وتوفير السيولة، وسلامة المصارف.

## باء - إصلاح الحوكمة في مؤسسات بريتون وودز

٣٩ - بحلول الموعد النهائي للتصويت في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أدلى محافظون من ١٨٠ من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي البالغ عددهم ١٨٥ بلداً بأصواتهم بصدد القرار المقترح بشأن مجموعة إصلاح حصص المساهمة والتصويت في صندوق النقد الدولي. وصوت لصالح هذه المجموعة ١٧٥ من هذه البلدان - وهو ما يمثل نسبة ٩٣ في المائة من عدد الأصوات الإجمالي في الصندوق. وصوتت ضده ثلاثة بلدان وامتنع بلدان عن التصويت، ولم تصوت خمسة بلدان.

٤٠ - وتتضمن هذه المجموعة جولة ثانية من زيادات الحصص المخصصة لقرابة ١٠ في المائة استناداً إلى الصيغة الجديدة لتوزيع الحصص؛ ومضاعفة عدد الأصوات الأساسية ثلاث مرات؛ وتعيين المدير المناوب الثاني للدوائر التي تتألف من ١٩ عضواً على الأقل. كما يطلب في هذا القرار إلى المجلس التنفيذي أن يوصي بمزيد من عمليات إعادة موازنة حصص أسهم الأعضاء في إطار الاستعراضات العامة للحصص التي ستجرى مستقبلاً، بدءاً من الاستعراض العام الرابع عشر للحصص عام ٢٠١٣ للعمل على أن تعكس حصص أسهم الأعضاء بشكل واف مراكزهم النسبية في الاقتصاد العالمي.

٤١ - وتقوم صيغة الحصص الجديدة على أساس صيغ مستكملة ومجددة من المتغيرات الأربعة المدرجة في الصيغ القديمة - الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح (المتوسط السنوي لمجموع المدفوعات والمقبوضات الحالية)، والتغير (تغير المقبوضات الحالية وصافي تدفقات رأس المال)، والاحتياطيات الرسمية. وخلافاً لما هو معتمد في الصيغ القديمة، فإن تعادل القوة الشرائية يؤدي الآن دوراً في قياس الناتج المحلي الإجمالي: ويُحسب الناتج المحلي الإجمالي كمزيج من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الصرف المعمول بها في السوق والناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تعادل القوة الشرائية. كما تحتوي الصيغة الجديدة على عامل ضغط للتخفيف من دور حجم الاقتصاد إلى حد ما.

٤٢ - وستؤدي إعادة موازنة أنصبة الحصص والتصويت إلى زيادة صافية قدرها ٢,٧ نقطة مئوية في حصة تصويت الأسواق الناشئة وبلدان نامية أخرى ككل. ولم تصبح هذه الزيادة المتواضعة للغاية ممكنة إلا باستخدام عامل الضغط؛ ومنح العديد من الأسواق الناشئة والبلدان النامية ثقل في قياس تعادل القوة الشرائية إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من بلدان أخرى؛ والأهم من ذلك، رغبة العديد من البلدان المتقدمة في التخلي عن جزء من زيادات الحصص التي أصبحت مؤهلة لها.

٤٣ - وتشير هذه التسويات المخصصة إلى أن الصيغة الجديدة في حد ذاتها لم تحقق الهدف المعلن وهو توفير وسائل أبسط وأكثر شفافية للتعبير عن المراكز النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي. والواقع أنه بدون هذه التعديلات، كانت حصص تصويت البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة ستتناقص فعلا بمقدار ١,٦ نقطة مئوية.

٤٤ - ويُقر بموجب مجموعة الإصلاحات بالحاجة إلى إجراء تغييرات على الصيغة في المستقبل. ويرى المجلس التنفيذي ضرورة مواصلة العمل بشأن قياس الانفتاح التجاري؛ ومعالجة تدفقات الاتحاد من العملة المشتركة؛ وطريقة الاستفادة من الانفتاح المالي؛ وقياس درجة التغيير بحيث تعكس حاجة الأعضاء المحتملة إلى موارد الصندوق.

٤٥ - وسوف تؤدي مضاعفة عدد الأصوات الأساسية بمقدار ثلاث مرات إلى زيادة هذه الحصة في إجمالي القدرة التصويتية من نحو ٢ في المائة إلى ٥,٥ في المائة. وهذه الخطوة تعزز تمثيل البلدان ذات الدخل المنخفض. وهناك أيضا حكم ينص على الاحتفاظ في المستقبل بهذه النسبة من الأصوات الأساسية بالنسبة لإجمالي القدرة التصويتية. ومع ذلك فإن هذه الخطوة لا تعوض سوى بشكل جزئي ما حدث مسبقا من انخفاض في عدد الأصوات الأساسية باعتبارها تشكل حصة من إجمالي القدرة التصويتية. وفي العقد الأول من إنشاء صندوق النقد الدولي، بلغت نسبة هذه الحصة ١١ في المائة، رغم أنه لم يكن يضم في بدايته سوى ٤٤ عضوا، مقارنة بالعدد الحالي البالغ ١٨٤ عضوا.

٤٦ - ولا تشكل الأنصبة وحصص الأصوات سوى جانبا من أحد جانبي الحوكمة في صندوق النقد الدولي. وأما الجانب الآخر فهو تكوين وحجم جهازه الذي يصنع السياسات، أي المجلس التنفيذي، الذي لم تتناوله مجموعة الإصلاحات. وفي الآونة الأخيرة، تم تقديم مقترح من أجل خفض عدد الأعضاء في رئاسة مجلس الصندوق من ٢٤ عضوا إلى ٢٢ عضوا عام ٢٠١٠ وإلى ٢٠ عضوا في عام ٢٠١٢، لكنه يحافظ على عدد الأعضاء من البلدان النامية والأسواق الناشئة. إذ قد يسهم مجلس أكثر توازنا وأقل حجما إسهاما كبيرا في تحويل الصندوق إلى مؤسسة عالمية تتسم بقدر أكبر من الفعالية.

٤٧ - وفي المحصلة، فإن التغييرات المتفق عليها في نصيب الأعضاء وحصصهم من الأصوات، شديدة التواضع إلى درجة لا يمكن لها أن تؤثر بدرجة كبيرة في الكيفية التي يعمل بها الصندوق. وإن الخطوة الصغيرة إلى الأمام في إصلاح نظام التصويت، التي أُتخذت بقدر كبير من الصعوبة وبعد جدل مثير، تشير إلى التحدي السياسي الهائل الذي تواجهه البلدان الأعضاء في إعادة صياغة الحوكمة الشاملة بطريقة تستجيب لحقائق مطلع القرن الحادي والعشرين.



٤٨ - ونظراً إلى انخفاض الطلب على موارد الصندوق منذ أواخر التسعينيات وما نجم عنه من هبوط في الإيرادات المتأتية من عمليات الإقراض، تعاني المؤسسة في الوقت الراهن من حالة عجز مالي. وهذا ما يعرض للخطر قدرتها على أداء دور ذي مصداقية في النظام المالي الدولي. وقد تم التوصل مؤخراً إلى اتفاق بشأن تدابير تتعلق بالنفقات والإيرادات الجديدة. وسيتم تخفيض النفقات بنسبة ١٤ في المائة (١٠٠ مليون دولار) بالقيمة الحقيقية على مدى السنوات الثلاث القادمة. كما تم وضع نموذج جديد للدخل يتعد عن نموذج الدخل القائم بالدرجة الأولى على الإقراض، نحو مصادر قائمة على الاستثمار تتصف بقدر أكبر من قابلية التنبؤ والقدرة على الاستدامة. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، وافق مجلس المحافظين على توسيع نطاق هيئة الاستثمار في الصندوق.

٤٩ - وبدأ البنك الدولي عملياته في إصلاح نظام الأصوات والمشاركة. وفي الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٧ الذي عقدته اللجنة الإنمائية، رحّبت اللجنة بورقة الخيارات المتعلقة بالأصوات والمشاركة<sup>(٥)</sup> التي تقدّم بشكل مفصل جدولاً زمنياً من مرحلتين لاتخاذ الإجراءات الممكنة. ويعكس المقترح خصوصيات البنك واحتياجاته وولايته، وأبرزها تلك المتصلة بالمؤسسة الإنمائية الدولية والتركيز على الحد من الفقر.

٥٠ - ووفقاً للورقة، ستشمل المرحلة الأولى إجراء تغييرات في الأصوات الأساسية، وزيادة نسبة تمثيل رعايا البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المناصب الإدارية، وإجراء تحسينات على كفاءة المجلس وتركيبه، ومسائل مختارة من المؤسسة الإنمائية الدولية، والأغلبية الخاصة. وستركز المرحلة الثانية على زيادة انتقائية في رأس المال، واستعراض دور مجلس المؤسسة الإنمائية ونوّابها، وعملية اختيار رئيس البنك.

٥١ - كما أدركت لجنة التنمية أنه سيكون من الضروري إجراء المزيد من المشاورات للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء. وطلبت اللجنة في الاجتماع الذي عقده في ربيع عام ٢٠٠٨ من مجلس البنك الدولي إعداد خيارات ملموسة بحلول موعد الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٨ بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المجموعة الشاملة بحلول الاجتماع الذي سيعقد في ربيع عام ٢٠٠٩<sup>(٦)</sup>.

(٥) "صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في صناعة القرارات في البنك الدولي. ورقة خيارات" ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تقرير معلومات أساسية أعده موظفو البنك الدولي لعرضه على اجتماع اللجنة الإنمائية. متاح على الموقع: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

(٦) بيان اللجنة الإنمائية، واللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق عن نقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، واشنطن العاصمة، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، متاح على الرابط التالي على شبكة الإنترنت: [www.imf.org](http://www.imf.org).

٥٢ - ومن المرجح أن تؤثر النتائج المتمخضة عن إصلاح نظام الأنصبة والأصوات في الصندوق تأثيراً كبيراً في إدارة الإجراءات التي يتخذها البنك. وينبغي الاعتراف، مع ذلك، أن للبنك ولاية مختلفة بوضوح حتى يتمكن، تبعاً لمجموعة من الحالات السابقة المماثلة في غيره من مؤسسات التمويل الإنمائي، من النظر في أهمية التصويت لما لا يقل عن ٥٠ في المائة لأعضائه من البلدان النامية، التي هي الجهات الرئيسية المستفيدة من صناديقه.

## جيم - الرقابة المتعددة الأطراف

٥٣ - لا تزال الرقابة تشكل عنصراً مركزياً بالنسبة لمسؤوليات صندوق النقد الدولي في النظام النقدي الدولي. وتمثل قوة الدفع الرئيسية في عملية الإصلاح الجارية لنظام الرقابة في صندوق النقد الدولي، في تعزيز تحليل روابط النظام المالي الكلي، وإدماج وجهات النظر المتعددة الأطراف في الرقابة الثنائية، وتشديد رصد الأسواق المالية. ومن المسلم به أن الصندوق سوف يحتاج إلى وضع أدوات تحليلية جديدة وأفضل، بما في ذلك توسيع نطاق عملية تحديد نطاق الضعف لتشمل البلدان المتقدمة. كما سوف يحتاج إلى تحسين فهمه لآليات النقل داخل الأسواق المالية العالمية وبين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي.

٥٤ - ويتمثل أحد أهم مجالات عمل الصندوق في الرقابة على السياسات المتعلقة بأسعار الصرف التي يتبعها أعضاؤه. إن قيام المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بتحديث قرار الرقابة لعام ١٩٧٧ يضع تقييم أسعار الصرف في صلب الرقابة التي يجريها صندوق النقد الدولي. بيد أنه يوجد تباين شاسع في وجهات النظر المتعلقة بمفهوم انعدام التوافق في أسعار الصرف. بل يؤكد بعض الخبراء أن البخس أو المغالاة في تقدير مبلغ العملة ليس ممكناً على الإطلاق. وتتأثر نتائج الحسابات إلى درجة كبيرة للغاية بمختلف الافتراضات. والمشكلة هي أنه حتى المعلومات المستخلصة من مجموعة متنوعة من النماذج لن تقدم إجابة نهائية، ويجب أن تُستكمل بتقييمات تستند إلى اعتبارات إضافية تتعلق بأسباب أخرى تقف وراء انحراف أسعار الصرف عن قيم التوازن الظاهرية المحسوبة. ولهذا السبب، وبالنظر للأوجه الكثيرة من عدم الدقة، والطابع الذاتي لتقديرات انعدام التوافق في أسعار الصرف، فإن هذه النتائج نادراً ما تفيد كأساس لتقييم سياسات البلدان.

٥٥ - ويمكن أن يفرض تنفيذ القرار الجديد ضغطاً لا داعي له على البلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة التي تتبع استراتيجيات نمو عن طريق زيادة الصادرات، وهذا ما يتطلب بدوره الحفاظ على الاستقرار الطويل الأجل في أسعار الصرف الحقيقية التنافسية. ولأن الكثير من هذه البلدان فتح حسابات رأسمال تخضع للتدفقات المتقلبة، فإنها كثيراً ما يتعين عليها اللجوء إلى العمل بسياسات تحول دون المبالغة في تقدير أسعار صرف عملاتها. وعلاوة

على ذلك، من غير المرجح فرض رقابة أكثر صرامة على البلدان الهامة التي تُصدر بشكل منتظم عملات احتياطية رئيسية، إذ إن القرار لا يميز بين البلدان من حيث تأثيرها في الاستقرار المنهجي. وهذا ما يتعارض مع "الإنصاف" المتوخى من القرار الجديد.

٥٦ - ونظرا إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن الكثير من المسائل الهامة، لا يزال العمل جاريا على تنفيذ قرار عام ٢٠٠٧ المتعلق بالرقابة على سياسات سعر الصرف التي ينتهجها الأعضاء. وإن الاعتماد الفوري لمبادئ توجيهية واضحة وتفصيلية للتنفيذ تقبل بها جميع البلدان الأعضاء التي لديها ترتيبات مختلفة لسعر الصرف هو أمر بالغ الأهمية.

٥٧ - وبالإضافة إلى قرار الرقابة الجديد، توصل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى اتفاق بشأن "بيان أولويات الرقابة" في سياق استعراض الرقابة لعام ٢٠٠٨ الذي يجري كل ثلاث سنوات. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من هذا الجهد تعزيز روح التعاون من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع الأعضاء بشأن دور الرقابة في مساعدة الحكومات على مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي المتكامل.

٥٨ - وأدت سلسلة المساهمات الكبيرة في رأسمال المؤسسات المالية المضطربة في الاقتصادات الصناعية إلى الظهور المفاجئ لصناديق الثروة السيادية التابعة للبلدان النامية ولكثير من الدعوات الرامية إلى تنظيم أنشطتها. وفي اجتماع عقد في أيار/مايو ٢٠٠٨ بمقر صندوق النقد الدولي أنشئ فريق عامل دولي لصناديق الثروة السيادية، ضم ممثلين من ٢٥ بلدا عضوا في صندوق النقد الدولي. ويستهدف الفريق التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة مشتركة من أفضل الممارسات الطوعية لصناديق الثروة السيادية وتقديمها بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعمل مواز تمثل في وضع مجموعة مماثلة من المبادئ التوجيهية للبلدان المستفيدة. والهدف المعلن من كلا العمليتين هو القضاء على مخاطر الحمائية في حقل الاستثمار والمساعدة على استمرار التدفق الحر للاستثمار عبر الحدود، فضلا عن استقرار النظم المالية وانفتاحها. ومن المهم الإشارة إلى أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بصناديق الثروة السيادية ليست أشد وطأة مما هي عليه بالنسبة للاستثمارات المؤسسية الكبيرة الأخرى، ولا تشكل عنصرا من عناصر التحيز وعدم الإنصاف في الرقابة المالية.

## دال - التمويل في حالات الأزمات ولمنع حدوثها

٥٩ - أدت بداية الأزمة الغذائية إلى إثارة الاهتمام من جديد بآليات حماية البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض، من الصدمات الاقتصادية الخارجية. ولا توفر التسهيلات التعويضية القائمة ما يكفي من موارد فيما يتصل بالصدمات، كما أن لها

مستويات عالية من المشروطة، الأمر الذي يحد من فعاليتها في الأحداث التي تخرج عن سيطرة البلدان المتضررة. وتواجه البلدان الصدمات إما من خلال الاقتراض بشروط غير ميسرة أو عن طريق تشديد السياسة الضريبية والنقدية، وهذا ما يقوض عمليات الإصلاح الخاصة بها من أجل تجنب المشروطيات المرهقة المرتبطة بالتسهيلات القائمة.

٦٠ - ويرتبط الاعتماد الشديد على تصدير السلع الأساسية ارتباطاً قوياً بمشكلة الديون الخارجية التي تدين بها البلدان النامية. وعندما تنخفض الأسعار الدولية، فإن المصدرين الذين يعتمدون على تصدير السلع الأساسية يقترضون لدفع ثمن الواردات الضرورية والمساعدة على تمويل الاستثمار المحلي. ويجعل تقلب أسعار السلع الأساسية البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً عليها غير قادرة على التخطيط بفعالية على أساس مصادر دخل يمكن التنبؤ بها. كما يجعلها عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري التي تؤدي إلى مستويات عالية من عدم التيقن في ميزان مدفوعاتها، وتؤثر أيضاً (بشكل غير مباشر) في الأوضاع الضريبية فيها وفي معدلات النمو والفقير.

٦١ - إن حماية النمو الاقتصادي من التغيرات في أسعار السلع الأساسية على نحو لا يسبب ظهور مواطن ضعف ناجمة عن الديون لا تزال منذ فترة طويلة مسألة من مسائل التمويل لأغراض التنمية. ويتمثل الحل، في الأجل الطويل، في التنويع والتحول من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية إلى الصادرات المصنعة. ومن الضروري، في الأجل القصير، بناء الاحتياطات خلال فترات ارتفاع الأسعار من أجل النجاة في فترات انخفاضها. وفي غياب ما يكفي من احتياطات للتصدي لانخفاض الأسعار، يجب أن يكون تمويل عمليات التصدي ملائماً لطبيعة الصدمة.

٦٢ - وفي اجتماع ربيع عام ٢٠٠٨، طلبت لجنة التنمية إلى الصندوق والبنك أن يستعدا لتقديم الدعم في مجال السياسات والدعم المالي في الوقت المناسب إلى البلدان الضعيفة التي تواجه صدمات سلبية، بما فيها الصدمات الناتجة عن أسعار الأغذية<sup>(٧)</sup>. فمنذ أوائل عام ٢٠٠٧، ارتفعت أسعار الأغذية بما يناهز ٥٠ في المائة. ولئن كانت العوامل تختلف من جانب العرض، فإن الطلب العالمي القوي، الناجم عن الاقتصادات الناشئة السريعة النمو، يعد من العناصر الحاسمة. وأسهم في ذلك أيضاً ارتفاع أسعار النفط إذ تسبب في زيادة تكاليف الإنتاج والتوزيع فضلاً عن الطلب الجديد على إنتاج الوقود الأحفوري. وتضطلع مضاربات المحافظ المالية بدور متزايد في التحركات اليومية التي تشهد أسعار السلع الأساسية. ومن

(٧) بيان لجنة التنمية، اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، واشنطن العاصمة، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، متاح بالموقع [www.imf.org](http://www.imf.org).

المتوقع أن تبقى الأسعار عند مستويات عالية وربما متزايدة لوقت غير قصير بفعل استمرار الضغوط على جانب الطلب وتخلف العرض.

٦٣ - وسترتب على زيادة أسعار الأغذية عواقب سلبية خطيرة على أقل البلدان نمواً، خاصة البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وستتأثر سلباً معظم الأسر المعيشية الفقيرة في البلدان النامية، لا سيما الفقراء في المناطق الحضرية الذين هم من الفئات المشتري الصافية للأغذية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، تسبب الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية في العالم منذ عام ٢٠٠٦ في تهديد عدد إضافي قدره ١٠٩ ملايين شخص بالعيش دون خط الفقر الذي يعادل دولاراً واحداً في اليوم، مع كون أفريقيا الأكثر تضرراً.

٦٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ضاعف صندوق النقد الدولي المساعدة المالية لتغطية تكاليف الواردات المتزايدة التي يستوردها أربعة من أقل البلدان نمواً المتأثرة من الزيادات الكبيرة في أسعار الأغذية والوقود وكان يناقش تقديم دعم إضافي إلى ١١ بلداً آخر. وتوجد كل هذه البلدان فعلاً ضمن برامج صندوق النقد الدولي.

٦٥ - وفي حين أن ثمة إقراراً بأن عمليات تصدي السياسات لارتفاع أسعار الأغذية يجب أن تُصمم وفقاً لاحتياجات كل بلد، فإن المساعدة الاجتماعية الموجهة إلى أضعف الفئات تعد من السياسات الأولية الهامة. وبالمثل، كان من الممكن استعمال تخفيضات مؤقتة للضرائب والتعريفات المفروضة على المنتجات الغذائية كتدابير داعمة. ووضعت بعض البلدان ضوابط للأسعار والصادرات لضمان الإمدادات المحلية ومراقبة الأسعار الاستهلاكية. وعلق الكثير من المراقبين على احتمال تسبب هذه السياسات في الحد من توافر السلع، مما يؤدي إلى زيادات إضافية في الأسعار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبما أن معظم البلدان النامية بلدان مستوردة صافية للأغذية، كان من الملائم اتباع السياسات كاستجابات قصيرة الأجل.

٦٦ - وأعلن البنك الدولي في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ أنه سيدعم الجهود العالمية الرامية إلى التغلب على الأزمة الغذائية العالمية بمرفق تمويل سريع جديد ميزانيته ١,٢ بليون دولار لتلبية الاحتياجات الفورية، بما فيها ٢٠٠ مليون دولار في شكل منح موجهة إلى الفئات الضعيفة في أكثر بلدان العالم فقراً.

٦٧ - وكان مرفق التمويل التعويضي مرفقاً رئيسياً في صندوق النقد الدولي حتى عام ٢٠٠٠ حيث جرى استعراض البرنامج وتعديله. ومنذ ذلك الحين، يوفر الصندوق السيولة إلى البلدان وقت الصدمات التجارية في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. ورغم أن هذا التمويل تساهلي، فإنه غير متيسر للبلدان غير الأعضاء في مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو ويتم الوصول إلى تمويله في إطار شروط هذا المرفق. وتبين أن حجم التمويل صغير

بالمقارنة مع حجم الصدمة. وأنشأ الصندوق نافذة جديدة تسمى مرفق الحماية من الصدمات الخارجية بمعدلات تساهلية، للبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه صدمات خارجية. ولا يطبق المرفق إلا في حالة الصدمات في أسعار الصادرات، وليس في حالة الواردات، ومن ثم فإنه غير متيسر للبلدان التي تواجه زيادة في مدفوعات الواردات. وتُعتبر شكلاً من أشكال التمويل عالية المشروطة لأنها تتطلب الموافقة على برنامج (يسمى أداة دعم السياسات) ينطوي بشكل فعال على الامتثال للسياسات التي تكون في العادة جزءاً من برامج الصندوق. وعندما تحدث صدمة ما، يمكن التفاوض بشأن إدخال تعديلات على أداة دعم السياسات لبدء التمويل من مرفق الحماية من الصدمات الخارجية. والواقع أن أداة دعم السياسات تُعلق لدى الموافقة على توفير مرفق للحماية من الصدمات الخارجية. ويقتصر تمويل مرفق الحماية من الصدمات الخارجية على ٢٥ في المائة من الحصة. ولم يستعمل هذا المرفق أي بلد حتى الآن.

٦٨ - وللبلدان ذات الدخل المتوسط، خاصة تلك التي لديها حسابات رأسمالية مفتوحة، مصلحة محددة في المرافق الدولية لمواجهة صدمات السيولة الخارجية. وأحرزت البلدان الناشئة تقدماً ملموساً في تحسين أسسها ووضع سياساتها الاقتصادية، وتراكت لبعضها احتياطات هامة. ولكن مصارفها المركزية المحلية ليست قادرة، في مواجهة توقف التمويل الخارجي، على ضخ ما يكفي من السيولة في شكل عملة محلية لأن ذلك لن يكون تضخماً فحسب، بل من شأنه أن يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية و/أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ارتفاعاً ملموساً. وبالمثل، ليس ثمة ما يضمن أنه، خلال حدوث انتكاسة مالية كبرى أو أزمة سيولة عالمية، سيكون للمصارف المركزية المحلية ما يكفي من الاحتياطات لتوفير المساعدة الطارئة من السيولة بالعملة الأجنبية.

٦٩ - وبالنسبة إلى هذه البلدان، من المحتمل أن يكون الصندوق، إلى جانب ترتيبات تجميع الاحتياطات الإقليمية، جهة إقراض دولية تكون بمثابة الملاذ الأخير. وفي هذا الصدد، هناك اقتراحات لزيادة حدود إمكانية الوصول العادية وزيادة ملموسة فوق نسبة ٣٠٠ في المائة الحالية من الحصص. وخلال السنوات العشر الأخيرة، انخفضت حدود إمكانية الوصول - بوصفها حصة من الدخل القومي الإجمالي والتجارة والتدفقات الرأسمالية - بالنسبة إلى بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وأدى ذلك إلى ظهور حاجة دائمة نسبياً إلى توفير إمكانية وصول استثنائية، مع تكاليف مالية وسياسية استثنائية، للبلدان التي تواجه انتكاسات رأسمالية. ورغم مجموعة إصلاح الحصص والأصوات، من المرجح أن تستمر حدود إمكانية الوصول غير الاستثنائية في التقلص بالنسبة إلى الاحتياجات المحتملة للأعضاء. ومن ثم، هناك رأي مفاده أن الحصص ليست مقياساً مناسباً لإمكانية الوصول إلى موارد الصندوق، وأنه ينبغي البحث عن مقاييس بديلة.

٧٠ - وعلاوة على زيادة إمكانية الوصول العادية، ثمة اقتراحات لدراسة احتمال تزويد الصندوق بآليات قروض لآجال قصيرة أو قصيرة جداً تُمنح بسرعة للبلدان الأعضاء التي تتضرر بأزمات سيولة دولية مفاجئة. وعندما تحدث أزمة مالية نظامية، تكون السرعة حاسمة لإعادة الثقة في النظام المالي. وكلما كان الإقراض سريعاً، كلما قلت كمية النقود اللازمة. ومما قد يستحق الدراسة إنشاء آليات داخل الصندوق لتوفير السيولة بسرعة، شبيهة بتلك التي تستعملها المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة لمواجهة الاضطراب الحالي.

٧١ - وبدأ الصندوق بتطوير آلية سيولة جديدة، هي خط إمكانية الوصول السريعة، لتلبية احتياجات البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة. ورغم تقديم بعض الدعم لخط إمكانية الوصول السريعة، ليس ثمة بعد توافق للآراء بين أعضاء الصندوق فيما يتعلق بالتكاليف والظروف المرتبطة بإمكانية بالوصول إلى المرفق المقترح.

## هاء - تمويل المساواة بين الجنسين

٧٢ - عند معالجة موضوع "تمويل المساواة بين الجنسين"، أعربت الدورة الثانية والخمسون للجنة وضع المرأة المعقودة في نيويورك، في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، عن قلقها لأن عدم كفاية الالتزام السياسي وموارد الميزانية تشكل عقبة أمام تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، ولا تزال تقوض فعالية واستدامة الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ومنظمات المرأة في مجال الدعوة للتنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة وتطبيقهما ودعمهما ورصدهما. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء تزايد الفقر بين الإناث ودعت إلى تخصيص ما يكفي من الموارد للمساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والفتيات.

٧٣ - ودعت اللجنة إلى زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، بسبل منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تخصيص الموارد، فضلاً عن ضمان الموارد اللازمة لأنشطة محددة المهدف في المساواة بين الجنسين. وأوصت أيضاً بسبل لضمان تخصيص الموارد في السياسات الاقتصادية وإدارة المالية العامة، فلاحظت بوجه خاص أنه ينبغي تحديد تكلفة الخطط الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير الموارد الكافية لتنفيذها.

٧٤ - وحددت اللجنة أهمية وضع وتنفيذ منهجيات وأدوات، بما في ذلك مؤشرات وطنية، للتخطيط والميزنة اللذين يراعى فيهما المنظور الجنساني بغية دمج المنظورات الجنسانية بشكل منهجي في سياسات الميزنة على جميع المستويات، بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين في كل مجالات السياسات. ودعمت اللجنة البلدان إلى أن تحدد وتنفذ حلولاً موجهة نحو التنمية ودائمة تدمج منظوراً جنسانياً في مشاكل الديون وخدمة الديون الخارجية للبلدان النامية،

بما فيها أقل البلدان نمواً، وذلك بسبل منها تخفيف الدين، بما يشمل خيار إلغاء الدين في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل مساعدتها على تمويل برامج ومشاريع تهدف إلى تنمية قدرات المرأة والتمكين لها.

## رابعاً - الاستنتاجات

٧٥ - يجب أن تولي أطر أنظمة الحياطة الوطنية والدولية المزيد من الاهتمام الفعلي بالمكونات العامة في تراكم المخاطر بالأسواق المالية، مع تركيز خاص على مساهمة الدورات الاقتصادية الملازمة للأسواق المالية.

٧٦ - وفي سياق الأسواق العالمية المتكاملة، من الضروري اتباع نهج تعاوني ومنسق بين أطراف متعددة إزاء الإصلاح التنظيمي في القطاع المالي.

٧٧ - إن الإصلاح الجاري لهماكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية، الذي تتفق كل الأطراف على أنه عنصر حاسم في سلامة النظام المالي الدولي، لم يتقدم سوى خطوات أولى صغيرة، وينبغي تكثيف الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٧٨ - ومن ناحية الاستقرار المالي العالمي، من الحيوي الوصول، بطريقة تعاونية، إلى توافق للآراء بشأن دور مراقبة صندوق النقد الدولي ومسؤولياته الرئيسية في النظام المالي الدولي.

٧٩ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يوسع ويعزز الآليات اللازمة لدعم البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه ارتفاعات حادة في أسعار الأغذية والطاقة.

٨٠ - ولتحقيق هدف الحد من الفقر، ينبغي أن تكون زيادة تمويل المساواة بين الجنسين إحدى الخصائص الرئيسية في تمويل العملية الإنمائية.



## المرفق

## صافي تحويل الموارد المالية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ٢٠٠٨-١٩٩٦

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ <sup>١</sup>
٢١,٣	٣,٥-	٣٧,٢-	١١٨,٩-	١٨٥,٥-	١٥٣,٩-	٢٠٢,٩-	٢٩٥,١-	٣٦٥,٨-	٥٦٢,٣-	٧٣٤,٩-	٧٩٢,٢-	٨٩٥,٣-
الاقتصادات النامية												
٨,٣-	٦,٩-	١٣,١	٢,٥	٣١,٤-	١٦,٦-	٥,٠-	١٩,٤-	٣٦,١-	٦٥,١-	٧٧,٨-	٦١,١-	١٠٥,١-
أفريقيا												
٥,٢	٧,١	١٢,٠	٩,١	٣,٠	٧,٢	٤,٦	٥,٩	٢,٧	٠,١-	٦,٩-	٤,٥-	١٥,٢-
جنوب الصحراء الكبرى بإستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا)												
١٩,٣	٣١,٠-	١٢٧,٩-	١٣٧,٢-	١١٩,٨-	١١٥,٩-	١٤٤,٤-	١٦٩,٣-	١٧٥,٥-	٢٥٢,٣-	٣٧٢,٨-	٤٧٠,٨-	٤٥٨,٧-
شرق وجنوب آسيا												
١٠,٨	١١,٨	٣٤,٥	٦,٧	٣١,٤-	٢٤,٤-	١٩,٧-	٤٣,٩-	٧٠,٥-	١٣٦,٣-	١٥٣,٤-	١٥٨,٢-	٢٥٦,٥-
غرب آسيا												
٠,٥-	٢٢,٥	٤٣,١	٩,١	٢,٩-	٣,٠	٣٣,٧-	٦٢,٥-	٨٣,٧-	١٠٨,٦-	١٣٠,٨-	١٠١,٥-	٧٥,١-
أمريكا اللاتينية												
٨,٧-	١,٦	٠,٧	٢٥,١-	٥١,٥-	٣٣,٣-	٢٨,٦-	٣٩,٠-	٦٣,٣-	١٠٠,٨-	١٢٤,٩-	١٠٠,٤-	١٢٧,٥-
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية												
٦,٨	٧,٢	٨,٥	١٠,٦	٨,٢	٨,٩	١٠,٦	١٠,٢	١٠,٥	١٤,٣	١٢,٩	٢١,١	٢٥,٧
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون												
١١,٧	١٠,٤	١٣,٧	١١,٧	٦,٨	٩,٩	٧,٩	٩,٣	٦,٢	٤,٧	٢,٧-	١,٤-	٨,١-
أقل البلدان نمواً												

بند المذكورة:

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، استناداً إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وإحصاءات ميزان المدفوعات للصندوق.

ملحوظة: لا تشمل فئة البلدان النامية الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية؛ ومن ثم، قد تختلف البيانات الواردة في هذا الجدول عن تلك المبلغ عنها لمجموعات البلدان الواردة في مصادر صندوق النقد الدولي.

(أ) تقديرات.